الشارح فان قلت اذا ثبت الوضوء بهذه الطريقة فما فائدة نزول الآية
قلنا لعلها تقرير امر الوضوء وتثبيته فانه لم يكن عبادة مستقلة بل تابعا للصلوة
احتمل ان لا تهتم الامة بشانه ويتساهلون في مراعاة شرائطه وادكانه بطول
العهد عن زمن الوحي وانتقاض الناقلين يوما فيوما بخلاف ما اذا ورد عليه
النص المتواتر الباقي في كل زمان على كل لسان وايضا اذا ورد فيه الوحي المتلو
يأتي اختلاف العلماء الذي هو رحمة جد هذا وتحقيق المقام على هذا النظام
من تحقيقات استاذنا العلامة شمس الامة وتاج الائمة كشاف كل مشكل دلال
جل معضل سلام الدين الآدين فان قلت مقابلة بليغ بليغ في الاية تقتضي انقسام
كون الواجب على كل احد غسل يد ورجل فقط قلنا يجوز ان يثبت غسل الاخيين بدلا
النص او فعل الرسول المنقول عنه بالتواتر لا الاجماع لانه ثابت في عهد الرسول
صلى الله عليه وسلم والاجماع بعده فان قلت قراءة الجر في ارجلكم متواترة كالنصب
فمقتضى الجمع بين القراءتين اما التخيير بين الغسل والمسح كما قال به البعض او كل
النصب على حالة التحقق والجر على حالة التخفف كما قال به بعض الآخر قلنا قراءة
الجر ظاهرها متروك بالاجماع لان من قال بالمسح لم يجعله مغيا بالكعبين وقد دلت
الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك وكان هذا اوفق بما عليه
الاكثرون وادنى بتحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء واقرب الى الاحتياط فالمراد
الغسل في المسح فتعين الرجوع اليه فيكون الجر بالجوار كما في خرب يوم محيط وجحر
ضب خرب وماء شن بارد ونظيره في القرآن والشعر كثير وقد تكلمت العرب
بالاتباع بالمجاورة بدون خوف العطف ومعه ايضا وهو في المعنى منصوب

معطوف

معطوف على المغسول وفائدة صورة الجر تنبيه على انه ينبغي ان يقصد في صب الماء
عليها ويغسل خفيفا شبيها بالمسح لا يقال للجر بالجوار لم يجئ مع الالباس وهنا ليس
لانا نقول ضرب الغاية بقوله الى الكعبين رفع الالباس كما ذكرنا تاما بل فان هذا
مقام غفل عنه اقوام قوله ففرض الوضوء غسل الوجه اراد به غسل مرة لان امرا فاغسلوا
لا يدل على التكرار قوله من قصاص الشعر باركات الثلث لكن القرم افصح وهذا الحد للوجه
خارج مخرج الغالب والا فحد الوجه في الطول من مبدا سطح الجبهة الى منتهى اللحيين كما
عليه شعر اولا ولا يدخل البياضان الآخذان في شعر الراس في الوجه قوله الى الاذن
لا يصح ان يكون غاية لقوله الى الشعر فلا بد ان يقدر بعد قوله من الشعر والاذن فيكون في
الكلام لف ونشر غير مرتب فان قيل الاصل ان يبتدا الطول اولا ثم العرض كما فعل صاحب
الهداية قلنا لعل وجهه ان الماء النازل من اعلى الوجه لما كان ملاقيا جهة الاذن بان اولا
ثم واصلا الى الذقن لم يقدم الذقن في الذكر ليوافق الوضع الطبع او انه قصد التنبيه
من اول الامر على دخول غسل ما بين العذار والاذن كما هو اظهر الروايات عن الامام
ومعه محمد والشافعي واحمد رحمهم الله لدخوله تحت النقي واختاره في المحيط والبدايع كما
في الدراية وهو الاصح وفي الظهيرية وبه يفتى قال ابو يوسف سقط وجوبه لزوال
المواجهة اجيب بان غسل كان واجبا قبل نبات العذار ونباته سقط ما تحته فبقي الباقي
على ما كان عليه وقال مالك لا يجب غسل قبل النبات ايضا واعلم ان الشارب والحاجب
ينقلان غسل وجوب ما تحتهما اليهما حتى انهما يغسلان ولا يجب ايصال الماء الى تحتهما و
العذار يسقط حكم ما تحته اى لا يجب غسل العذار ولا ما تحته كذا في البدايع والغرض في
اعضاء الوضوء غسلها مرة مرة وزادي ليلا يلزم نقل البلة من عضو الى آخر كذا ذكره